

ماذا نريد من شركة النفط

إلى القارئ العزيز . . .
في هذا الوقت العصيب الذي تتطلع فيه الأمم إلى السكان اللائق بها بين الأمم المتقدمة علمياً واقتصادياً وثقافياً ،
تتسكون لدى الأمراء أفكار وآراء عما يريدون أن تكون عليه بلادهم . . . وبفسر آرائهم وأفكارهم هذه ،
وإظهارها ، يكون ولادة الأمور على بيئة منها مما قد يساعد على أخذ الصالح المفيد منها وتطبيقه في تحسين طرق
العلاج لحل جميع المشاكل التي يلتفتون إليها الأنظار .
والأمة العربية من هذه الأمم التي أخذت تشعر بكيانها — اليوم — وتحاول الوصول إلى ما وصلت إليه بقية
الأمم الرافقة الحية ؛ ولا شك أننا نحن الكويتيين جزء من هذه الأمة ذات التاريخ المجيد ، والحضارة العظيمة ،
ولا شك أيضاً أن كل عمل نحاول به رفع مستوى الكويت يعتبر خدمة عامة للأمة العربية ؛ لهذا رأيت (البعثة)
أن تنشر سلسلة من المقالات تحت عنوان (ماذا نريد . . .) وقد افتتح الزميل عبد الرزاق الخالد هذه السلسلة
ببحث تحت هذا العنوان . ونأمل أن نتناول في أبحاثنا القادمة ، جميع المرافق الحيوية ، لاسيما الدوائر الحكومية
في البلاد ، كإدارة المعارف و (البلدية) و (الصحة) مثلاً وغيرها وغيرها . . . لنبين ما نريده منها من إصلاحات
شاملة . . . ونأمل (البعثة) أن يوافيها قراءها السكارم ببحوثهم وأفكارهم التي تساعد وطننا العزيز على التقدم
والرفق ، وإصلاح مختلف المناحي التي قد تؤخر سيره في هذا المضمار . . .
د البعثة

هو حاصل فعلاً ، وتستفيد منه الشركة فائدة كبرى ،
الأ وهو رخص الأيدي العاملة وعدم وضع قيود على الشركة
بالنسبة لاستخدام الكويتيين لديها ، فلم يكلفها إنشاء
مساكن لهم إلا النزر اليسير ، فقد كانت مساكن العمال
الأجانب قصوراً بالنسبة لمساكن العمال الكويتيين .
وأعتقد أن الشركة تعلم أن نسبة إنتاج العامل الكويتي
الغير مُدرَّب أكبر من نسبة إنتاج العامل الأجنبي الغير
مدرَّب . فجميع آبارها الأولى التي اكتشفها في (البرقان)
كانت على أكتاف العمال الكويتيين ، ومع ذلك لاتزال
أجورهم أقل من النسبة التي كانوا يتقاضونها في أول الأمر
فلم تزد أجورهم الحقيقية ، بل نقصت عما كانت عليه
قبل الحرب ، وفي الأيام الأولى منها .

أما الامتياز الثالث وهو كسابقه لم يُنصَّ عليه في عقد
وإن كانت تستفيد منه أيضاً استفادة تامة ، ألا وهو صغر
رقعة الكويت ، فلم يكلفها نقل أدواتها وموادها من
الموانئ إلى منطقة العمل أي شيء يذكر ، إذا قيس بالنسبة
لآبار إيران أو العراق التي في (كركوك) و (الموصل) مثلاً
أما الراج وأكثرها تأثيراً في الدخل المباشر ، ألا وهو
رسم الإنتاج الضئيل الذي لا يكاد يذكر بالنسبة إلى باقي

كلنا نعلم أن شركة الزيت الكويتية قد أنشئت
منذ أكثر من خمسة عشر عاماً . وقد قامت بالتنقيب
في عدة مناطق في الكويت ، كبحرة وكاظمة والبرقان .
وقد صادفها التوفيق فنجحت بسرعة في اكتشاف
المناجم الرئيسية للبترو ، ولم تتحمل من النفقات الباهظة
ما تحملتها غيرها من شركات النفط في العالم ، فوفرت
تلك الخسائر العظيمة التي تتحملها عادة شركات الزيت
نتيجة للمخاطرة في استخدام رؤوس أموالها على أشياء
في سد الغيب ، فهي في هذه الحالة تحقق أرباحاً طائلة
لا تحقها أي شركة أخرى في العالم ، كما أنها لم تدفع
في أول الأمر بدل تنقيب . أي شيء يذكر .

وقد حصلت على عدة امتيازات كعدم أخذ ضريبة
(جمركية) على وارداتها ، وهي كما تعلمون تصل إلى أرقام
خيالية ، فربما عادت الضريبة (الجمركية) المستحقة
عليها كل الضرائب (الجمركية) التي تُستحق على تجار
الكويت جميعهم . فهذا الإعفاء قد أتاح لها مصدراً من
الأرباح كبيراً بالنسبة لبلد صغير كالكويت ، كان
كل اعتمادها على (الجمرك) في ميزانيتها .

والامتياز الثاني وإن لم يكن منصوباً عليه ، وإنما

امتيازات العالم ، فخمس « شلنات » وثلاث « بنسات »
لو ذكرتها لأى إنسان عاقل لضحك منك وسخر من
بلدك التى تقبل هذا الوضع فى هذه الأوقات العصيبة
التي ارتفعت فيها الأسعار زيادة على ٥٠٠٪ . ولكن
مما يخفف الألم أن سمو الأمير يُجرى الآن مفاوضات
مع الشركة فى صدد هذه المسألة (١) .

لقد ذكرت كل هذه الامتيازات التى تحصل عليها
الشركة ، وهى جزء من كُلىّ يعجز القلم عن حصره ،
لأبين للقارئ أن ما نريده من الشركة ليس إلا النزر
اليسير بالنسبة لما تحققه من أرباح .

أما ما نريده من الشركة ، فهو أولاً أن تنظر
فى تعديل أجور العمال الكويتيين الذين لديها ، والذين
أفنوا شبابهم فى خدمتها ، فتعوضهم خيراً عما بذلوه
فى سبيل خدمتها .

ثانياً : أن تنظر فى مبالغ التعويض الذى تدفعه
لهم نتيجة لإصابات العمل ، فإذا فقد عامل حياته
فى سبيلها فليس من العدل أن يُبخس حقه ، وتُعوّض
عائلته كما يُعوّض الذى يُقتل خطأً نتيجة لحادث
السيارات مثلاً ، فبلغ أربعة آلاف روبية ليست بالشئ
الذى يذكر بالنسبة لعائلته ، مع العلم أن أصغر عائلة عامل
من عمال الكويت ، لاتقل عن ستة أشخاص بما فيهم
الأطفال والعجائز .

ثالثاً : تعبيد الطرق فى الكويت ، وهى كما نعلم
لا تزيد عن خمسمائة ميل ، سوف تصبح كلها فى مصلحة
الشركة ، فالطرق التى يجب تعبيدها فى الكويت لا تزيد
عن ثمانية طرق رئيسية ، أحدها من الكويت إلى الجهرة
والثانى من الجهرة إلى سفوان ، والثالث من الكويت

إلى الشعبية ماراً بحولى والرميثية والنجفة والمسيلة والفنطاس
وباقى قرى القصور . والرابع من الكويت ماراً بالساحل
ويلتقى بطريق القصور عند المسيلة . وقد عدت هذه
الطرق على سبيل المثال ، لاعلى سبيل الحصر .

رابعاً : مساعدة دائرة المعارف فى إنشاء مدرسة
صناعية فنية عالية ، تكون وسطاً بين الدراسة الثانوية
والجامعية ، فتند دائرة المعارف بالآلات اللازمة لهذه
المدرسة ، فتساعد الكويت على إنشاء جيل لديه إلمام
بالصناعة التى هى عصب الأمم فى عصرنا الحاضر — عصر
الذرة — كما يسمى ، لتفاعل عناصره بعضها ببعض ،
الأمر الذى يجدر بنا ألا نستغنى عن فرع من فروع العلم ،
فكل فرع مكمل للآخر .

خامساً : العمل على رفع مستوى عمالها وقراها التى
أنشأتها ، فنيسر لعمالها الملاعب الرياضية ، والوجبات
الصحية الرخيصة الثمن ، وتهيئ المدارس لتعليم أبنائهم
فتنشئ المدرسة وتسلمها لدائرة معارف الكويت ، وهى
تتكفل بالباقي .

سادساً : أن تدفع رسوم الإنتاج (بالدولار) لى
يكون لدينا نقد نستطيع أن نتصرف به بسهولة وبسر ،
ونسد النقص الذى لدينا فى الأدوات والآلات التى
يصعب الحصول عليها من غير (الدولار) ، فنحن
لا نطلب معروفاً من الشركة وإنما نطلب حقاً واضحاً .

سابعاً : أن توافق الشركة على طلبات صاحب
السمو أمير الكويت ، فليس لديها ما يعقها من عدم
الموافقة ، إلا أن تزيد أرباحها على حساب أهالى الكويت
الطيبين ، الذين ساعدوها فى أخرج أوقاتها ، ومدوها
بشبابهم ولم ينبسوا ببنت شفة .

عبد الرزاق خالد الزبير

(١) فى مكان ما من هذا العدد ذكر عن الاتفاقية التى تمت بين
سمو الأمير وبين الشركة .